اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه
قراءة وتوجيه

أ. د. محمد علي قاسم العمري *

سلم البحث في ١٥/٨/٢٠١٢م بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ٣/٩/٢٠١٢م

ملخص البحث:

تناول هذا البحث موضوع اختلاف النقاد في الحكم على بعض الرواة، ذلك أن من الرواة من اتفق النقاد على توثيقهم أو تجريحهم إلا من شذ، وهذا لا حكم له، في حين أن بعض الرواة هو أقرب إلى التوثيق بل هذا هو ظاهر حاله، ومع ذلك وجدنا من كبار الأئمة من خالف في توثيقه، فهل لمثل هذا الاختلاف من دوافع، وإن كانت فهل كانت مقبولة سائغة ؟، وما هي تلك المسوغات ولو في نظر أصحابها ؟، وهل كانت وجيهة في معظمها ؟، أم أن بعضها مما ينبغي أن يحتاط فيه ؟، هذه الأسئلة هي التي كانت محل البحث والنظر في هذه الصفحات، التي كانت بمثابة قراءة وتوجيه لأبعاد هذا الموضوع عند علماء الجرح والتعديل، وهو ما ينبغي على كل باحث في هذا الميدان أن يتنبه له، ويحتاط فيه، خشية الوقوع في الزلل، وخاصة في ظل ما قد يتركه ذلك من آثار سلبية في الحكم على الحديث ورواته، وما قد ينعكس عنه من نتائج علمية أخرى .

Abstract:

This paper deals with the controversy among uitics over the reliability of some Hadith transmitters. Some transmitters are generally agreed upon as reliable and others are agreed upon as unreliable. But there are some transmitters who are known to be rather reliable; yet, contrary to mainstream opinion, their reliability was thrown into doubt by some notable scholars of Hadith. A number of questions arise in this context. First, were there any motives behind such deviation from mainstream opinion? Second, if there were, what were those motivations, and

---

* العميد السابق لكل من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك الأردنية، وكلية الشريعة والقانون بجامعة إربد الأهلية بالأردن.

were they justifiable? Finally, were the justifications given for this deviation from mainstream opinion reasonable in their main part, or should some of them be examined with caution?.

These are the questions addressed in this paper, which is meant to be a rereading of this issue in the work of the scholars of invalidation "jarh" and probity "ta'deel" (of Hadith transmitters). This issue should be handled by researchers with special care. Errors in this area could have negative impacts on judging Hadith and its transmitters, in addition to other harms in the field .

تمهيد:

لعلّ من المفيد في هذا المقام أن أشير إلى جملة اعتبارات أراها صالحة لأن تكون مقدمة لهذا البحث ومن أهمها:

أولاً: وحدة مدارس الحديث في مجال دراسات الحديث النبوي، من حيث المنهج والغاية والمنطلق، فليس ثمّة فرق بين مدرسة الحديث في البصرة أو الكوفة، أو الشام، أو اليمن، أو الأندلس وغيرها، اللهمّ إلا من جهة البعد المكاني، وإلا فالكل يصدر في درس الحديث لمتنه وإسناده، وطريقة الدرس، على أساس ما تمّ وضعه من قواعد ومصطلحات، وضوابط في كل ميدان من ميادين الدرس الحديثي، وهذا ممّا يميز الفكر المنهجي عند المحدثين دون بقية المدارس الفكرية الأخرى كالفقه ومدارسه، والنحو ومدارسه، وكذا بقية أنواع العلوم الأخرى...

وهذا في تقديري يضفي على منهج المحدثين قدراً بالغاً من الثقة به من حيث أصالته، وعمق النظر فيه، وأهليته للوفاء بحق الحديث النبوي الشريف توثيقاً، وبياناً، وكشفاً لمقاصد التشريع منه، حيث ارتضاه علماء المسلمين كافة عن كافة، وعلى مر العصور بحيث لم يكن بمقدور المتأخرين أن يضيفوا إليه شيئاً جديداً بحيث يندر أن نجد من أكمل نقصاً، أو كشف خطئاً، أو أبان عن رؤية أسهمت في تضييق واسع، أو أحدثت تطوراً ترك أثر لم يكن محل تقدير في مجال التقعيد، أو التأصيل، أو التطبيق... بل إننا نجد أنفسنا أمام بناء راسخ القواعد أصله ثابت، وفرعه في السماء، أكله دائم، وهو دليل عناية ربانية، أستشعر من خلال أحكامه أنّه

علم رباني قيض له الله سبحانه من أسباب القوة والمنعة ما كفل به حفظ دينه، والله تعالى إذا أراد شيئا هيأ له أسبابه.

ثانياً: الحديث في هذا المقام حديث عن منهج عامّة المحدثين وجمهورهم، وما ارتضوه في هذا السبيل من قواعد وضوابط، ولا يدخل في هذا من أبعد النجعة، أو تشبع بما يعط، أو خالف لاعتبارات قد يكون فيها للهوى، أو للتعنت، أو التساهل، أو التعصب، أو ضيق العطن نصيب... ولكل من ذكرت وجود فيمن تعرض للجرح والتعديل، وكم من قول لأمثال هؤلاء لم يلتفت العلماء إليه؛ للقناعة بشذوذه، وخروجه على جادة الصواب، وحديثي هنا عن القول في الجملة لا عن صاحبه، وكم من إمام جليل قبلت منه جلّ أقواله إلا في موطن أو اثنين، حيث لم يكن لمخالفته جمهور المحدثين من مسوغ مقبول.

ثالثاً: الاختلاف ظاهرة طبيعية في كل أصناف البشر، وإن اشترك بعضهم في رؤية واحدة، وهذا ينسجم مع ما خلق عليه النّاس من اختلاف الميول والاتجاهات والرغبات، التي يصعب معها الاتفاق على كل شيء، ولو حصل ذلك لدّل على عدم سويّتهم وخاصة فيما ترك للإنسان فيه مجالاً للنظر والاجتهاد.

والحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً من هذا القبيل، حتى إنّ النّاس في الثوابت متباينون، فكان من الطبيعي وجود نوع اختلاف في فهم الأشياء، وحسن التقدير لها، حتى ولو كان الاختلاف صورياً لا حقيقة له، ولا يترتب عليه آثار تستحق الذكر، وكل ذلك حصل عند كل المشتغلين بصنوف العلم، وربّما كان العذر في ذلك لنقاد الحديث أقرب إلى القبول من سواه، بالنظر لكثرة أسبابه وتنوعها، ومع ذلك قال بعض أهل الاستقراء التام في معرفة أقوال النقاد، وهو الإمام الذهبي، وتبعه عليه من بعده: " لم يجتمع اثنان من أئمة هذا الشأن على توثيق ضعيف، أو تضعيف ثقة "[1].

أقول هذا: حتى لا يظن ظان أنّ هذا الاختلاف خرج بالقوم عن حدود المقبول، والمراد بقوله أهل الشأن أي ممّن يُعتد بقولهم جرحاً وتعديلاً، وهذا دليل جدية وموضوعية.

رابعاً: النظر إلى الرواة، وحسن التقدير لهم جرحاً وتعديلاً هو أمر نسبي، فالأمر قد يكون فيه عند البعض سعة، لكنّه في نظر آخر لا يحتمل، وما يراه بعضهم شراً محضاً في بعض المسائل الاعتقادية مثلاً، كالوصف بالابتداع وما شاكله، يراه البعض أمراً له ما يسوغه ولو في ذهن القائل به، ولو لم يره الناقد صواباً في ذاته، لكن في فهم من فهم ذلك، لتأويل مستساغ عنده يمثل عذراً يستحق الالتفات إليه، وخاصة إن كانت هناك قرائن تشهد بتدين صاحبه، وحسن التزامه.

وهذا ما حاول المتأخرون من النقاد التنبيه إليه، وأخذه بعين الاعتبار من خلال الجمع بين الأقوال المتعارضة في الراوي الواحد للخروج بصيغة دالة قائمة على تقدير كل ما قيل في الراوي، ووضع كل القرائن التي تحيط بكل تلك الأقوال في الحسبان عند الجمع، أو الترجيح كما فعل الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في التقريب، وكم من قول قبل من صاحبه، لكنّه في حق فلان ردّه النقاد عليه، إمّا مطلقاً لاعتبار ما، وإمّا جزئياً لاعتبار آخر، والعكس صحيح، ورحمه الله الإمام الذهبي (ت:٧٤٨هـ) حين عالج هذا الموضوع بشكل واضح أيضاً في معالجاته لتراجم كتابه المشهور، فيمن تكلم فيه وهو موثق، والكتاب مطبوع معروف، ومثل ذلك كثير كما في كتابه الآخر ميزان الاعتدال.

خامساً: تفريق نقاد الحديث بين رواة الأخبار من حيث المرونة تشدداً وتساهلاً بالنظر إلى ميدان الرواية، فقد تشددوا في الأحكام بوجه عام، ولم يكن حالهم كذلك في روايات الفضائل، والترغيب والترهيب، والتفسير، وروايات المغازي والسير؛ تبعاً لخطورة الأول منها، وما في أحاديثها من حلال وحرام يستحق معه المزيد من الاحتياط والتثبت في الرواة عدالة وضبطاً، والأمر وإن كان مطلوباً في كل راوٍ لأي حديث، لكن ذلك القدر من الاحتياط في غير الأحكام لا يلزم تبعاً لدرجة الحاجة للحديث، فهي في الأحكام أشد وألزم، وليست كذلك في بقية الأحاديث، وإن لزم القدر الأدنى من كل ذلك في الراوي من جهة القدر الكافي لغلبة الظن بسلامة نسبة الحديث إلى النّبي ﷺ.

أقول: إنّ تضعيف راوٍ ما في مجال ما ربّما مثل حكماً عاماً عند بعضهم،

دون الأخذ بالحسبان لتلك الخصوصية، وعندها يحكم على الراوي بالضعف، مع أنّه ليس كذلك في كل أمر، وربّما كان العكس، وعندها يلزم التنبيه.

هذه جملة اعتبارات أرى إنّ من أجلها وقع الاختلاف بين أهل العلم في نقد الرواة، وهي وإن كان لكثير منها ما يسوغه، فإنّ منها ما لا يحتمل قبولاً؛ وهذا ما دفعني إلى تناول هذه المسألة بقدر من الإيجاز المفصل بحول الله وقوته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دوافع اختلاف النقاد في الحكم على الراوي:

من الواضح أننا نتناول موضوعاً مسوغات الاختلاف فيه كثيرة، وليس المقصود بالاختلاف هنا التضاد، وإنّما هو في عدم الاتفاق في مضامين الأحكام التي قد تطلق على الرواة، فقد يكون الاختلاف فيها بيّناً واضحاً، كأن يقال في الراوي: ثقة، ويقول آخر: هو ضعيف، ولهذا وجود واضح في أقوال نقاد الحديث، إذا ما نظرنا إلى ظاهر مؤدى هذه الأحكام.

وقد يكون الاختلاف نسبياً، كأن يقال في بعضهم: ثقة، ويقول آخر: هو صدوق، فكلا المرتبتين في مراتب الثقات وإن كان التوثيق في الأولى واضح بشكل لا خفاء فيه دون الثانية. وقد يقال في الراوي: ثقة صدوق، وهو جمع بين مرتبتين، لكل منهما ما يميزها عن الأخرى. وقد يقال في الراوي: ثقة له أوهام، والأصل في الثقة ألا يكون من أصحاب الوهم، لكنّ الموصوف بها بلغ درجة كبيرة من القبول يستحق معه وصفه بالتوثيق، لكن لاعتبارات أخرى ضعّفوه، فكأنّ الوصف جمع بين توثيق مع إشارة إلى مظهر من مظاهر الضعف الذي لا ينبغي تجاوزه ولو باعتبارات معينة. وقد يقال: فلان ليس بقوي، ويقول آخر: ليس بثقة... وهكذا.

وهذا ما حمل علماء الحديث على تقسيم كتب الجرح والتعديل أو تراجم الرواة إلى ثلاثة أقسام: الثقات، والضعفاء، والصنف الثالث فيمن اختلف فيه، على أنّ أحداً من النّاس لم يسلم من كلام أحد، لكنّ الكلام هنا في حق من يعتمد قوله دون سواه، وخاصة إن كان للكلام ما يسوغه.

والحق أنّ حصر أسباب الاختلاف أمر فيه عسر، لكنّ المتتبع لأقوال أهل الشأن يلفت نظره بعض تلك الأسباب، لعلّ من أهمها تلك التي أوردها في هذه المطالب:

المطلب الأول: الاختلاف فيما يؤدي إليه الاجتهاد .

المطلب الثاني: استقراء حال الراوي كمالاً ونقصاناً .

المطلب الثالث: التشدد والتساهل في نقد الرواة .

المطلب الرابع: عدم مراعاة الزمان أو المكان حال الحكم على الراوي، أو مصدر الرواية باعتبار راويها من الشيوخ والتلاميذ .

المطلب الخامس: الاختلاف فيما يصلح أن يكون سبباً في العدالة أو الجرح .

المطلب السادس: عدم تخصص بعض من وصفوا بكونهم نقاداً للحديث .

المطلب السابع: التحامل والتعصب والتحاسد .

المطلب الثامن: عدم مراعاة الاختلاف في مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل عند بعض النقاد .

المطلب التاسع: اطلاع بعض النقاد على ما لم يطلع عليه الآخر .

المطلب العاشر: الخلط بين الرواة وعدم التفريق بين من تشابهت أسماؤهم .

المطلب الحادي عشر: الاختلاف في قواعد العمل في الجرح والتعديل .

المطلب الثاني عشر: الاختلاف في تحديد مراتب بعض مصطلحات الجرح والتعديل .

المطلب الثالث عشر: تغيّر حال الراوي دون تفطن بعض الرواة له .

المطلب الرابع عشر: صدور الجرح من الناقد في حق بعض الثقات على سبيل المباسطة والاسترواح لا بقصد الحكم النقدي .

المطلب الخامس عشر: نقد النقاد للراوي في أحوال وظروف خاصة .

المطلب السادس عشر: عدم الدراية ببعض مخارج أقوال أئمة النقد أو بعضهم .

المطلب السابع عشر: تغيّر الاجتهاد في الراوي .

المطلب الأول

الاختلاف فيما يؤدي إليه الاجتهاد

من المعروف أنّ هذا الموضوع تقديري مبني على الاجتهاد، ومن المعقول جداً أن يختلف اثنان في تقدير شيء حتى وإن اتفقا على قواعد ضابطة لذلك، فتقدير الأمور يعود إلى أمور كثيرة منها: مكونات الناقد الشخصية والفكرية، بالإضافة إلى ما تيسر له من معلومات في حق الراوي الذي هو محل النقد، وهذه المعلومات يختلف تقديرها من حيث الأهمية، ودرجة التقدير للموصوف بها، وهي أشبه ما تكون بالتقارير التي تمنح لمجموعة من الطلبة المعروفين بالتميّز،

فأحد الأساتذة أعطى الجميع تقدير ممتاز لعلمه بأنّهم متميزون بالنظر إلى سواهم، وآخر أعطى بعضهم الامتياز دون بعض، وإن اشترك الجميع بالاجتهاد الواضح، لكنّ الامتياز في نظره ليس لكل من أتقن ودرس، ولو حصل على أعلى العلامات؛ لأنّه يرى أنّ التميز لا يكون إلا للمبدع فقط، والكل ليس كذلك، في حين أنّ بعض الأساتذة أعطى الامتياز للبغض دون البعض؛ لأنّ مقياس التميز عنده في بعض الموضوعات، وليس للعلامات والمجموع العام في ذلك مدخل. وهكذا تقدير النقاد للأمور، ومن كان شأنه كذلك، فإنّ من الطبيعي أن تختلف أقوالهم في الحكم على الرواة في تحديد درجة الوثاقة، أو الجرح، أو فيهما معاً.

ومثال من أمثلة كثيرة قد تقال في هذا الشأن منها: ما قيل في جابر الجعفي، فقد وثقه الثوري، وتوعد شعبة إن هو تكلم في جابر؛ لهذا قال شعبة: إن قال: حدثنا وسمعت فهو من أوثق النّاس، ومثله قال آخرون. ورفض وكيع بن الجراح مجرد التشكيك في وثاقة جابر. وكان سفيان وشعبة من أكثر النّاس دخولاً عليه.

أمّا من ضعّفوه فكثير، كالنسائي، وأمّا ابن معين فقد كذبه، وتركه القطان وابن مهدي بعد أن رويا عنه، وكذبه الجوزجاني وآخرون، أمّا ابن حنبل فقد قال فيه: "ليس له حكم يضطر إليه". وقال ابن عدي: "له حديث صالح، وقد احتمله النّاس، وعامّة ما قذفوه به أنّه كان يؤمن بالرجعة، وهو مع هذا أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"[٢].

وبعد هذا العرض لأقوال النقاد فيه تبيّن لنا أنّ الرجل قد عيب عليه أمران: أولهما التدليس، وثانيهما الإيمان برجعة علي -رضي الله عنه-. والأولى أمرها هيّن، فمن رأى أنّ هذه هي مشكلته وثقه ورضي حديثه إن روى بصيغة لا تحتمل تدليساً، وأمّا الثانية فهي عند المحدثين أعظم وخاصة في حق من سلّم بوصف جابر بها؛ لأنّ في ذلك إخلال بالعدالة، بل وربّما الوصف بالخروج من الملة، وهؤلاء لم يترددوا في وصف الرجل بالكذب، والاتهام في الدين. ومن الواضح أنّ أهل الكوفة كانوا في الظاهر لا يرون بأساً بالرجل، وكأنّي بهم لم يسلموا بتهمة الرجل بالرفض، وهم من هم في الدين كسفيان ووكيع، ولحق بهم شعبة، وما أدراك من شعبة. ولا ننس أنّ هؤلاء من أقرب النّاس إليه ومعاشرة له، ولهم فيما ذهبوا إليه مسوغ.

أمّا الذين ضعّفوه فيلاحظ أنّهم من غير أهل بلده، فإمّا بغدادي، وإمّا بصري، أو معروف بالنصب كالجوزجاني، وميله على أهل الكوفة معروف، لكن لهم فيما ذهبوا إليه مسوغ. وأمّا الذين توسعوا في الأمر كأحمد الذي يبدوا أنّه كالمتوقف فيه، ولم يعمل فيه رأياً من عند نفسه، فلم يكن ممّن وثق، ولا جرّح بشكل واضح، وكان ابن عدي صاحب رأي مبني على درس وتمحيص حين قال ما قال، لكنّه في النهاية مال إلى التضعيف بالنظر إلى مجموع رواياته، ومن الواضح أنّه لم يأخذ بقول من كذبه للقول بالرجعة.

فهذا نموذج يوضح لنا مدى التباين أحياناً فيما يقال في حق الرواة، فمن كانت البدعة هي جلّ همه، فقد كان أسرع النّاس إلى القول بالجرح، وقد يكون لذلك ما يسوغه، وخاصة في ذلك العهد الذي كانت لفتنة البدع وما تركته من كبير أثر ما يحمل على ردّ الرواية عن أمثال هؤلاء، وخاصة في حال ثبوت تلك التهمة، وأمّا من تريث في الأمر، ووقف على ما لم يقف عليه غيره، واستبان له من الأمر شيء آخر، اختلف حكمه، واعتدلت كلمته.

ولا يفهم من قولي هذا أنني أميل إلى توثيق الرجل، فليس هذا همي، طالما أنّ الأوليين وهم الأقرب والأعلم قد اختلفوا فيه، لكنّي أجتهد في تحليل ما قيل في

شأن الرجل كشفاً لسبب الاختلاف فيه.

المطلب الثاني
استقراء حال الراوي كمالاً ونقصاناً

نحن نعتقد أنّ النقاد إنّما قالوا ما قالوه في الرواة بياناً لحق كانوا يعتقدونه، ولكن تشكيل القناعة بالراوي من حيث وصفه، وبالتالي الحكم عليه جرحاً أو تعديلاً، يختلف من شخص لآخر، فكما أنّ البعض ربّما سارع إلى الحكم لأدنى سبب يراه كافياً للحكم، فإنّ آخرين لا يرون ذلك كافياً، بل لا بدّ من استقراء حال الراوي بشكل عام، بحيث لا يدع مجالاً لشك عنده في بيان رأيه فيه، وأحسب أنّ هذا شأن عامّة البشر، والنقاد منهم، وكم من ناقد عُرف بالاستقراء التام في أحوال الرجال كالذهبي، وابن حجر من المتأخرين مثلاً، فوجدت أقوالهم كل تقدير واحترام، في حين أنّها لم تكن كذلك عند ابن حزم ،رحمه الله تعالى، بحيث يشعر القارئ لبعض أحكامه أنّ هناك ثمّة تجاوز، ومسارعة إلى الحكم على نحو لافت للنظر عند مقارنته بأقوال الآخرين، ولا يشك شاك في أنّ السبب وراء ذلك هو عدم الاستقراء التام الذي يُؤمَن معه التجاوز في إطلاق الحكم على الرواة؛ ولذلك نراه يجهل كثيراً من الرواة حتى المشهورين منهم، بل والأئمة، حتى الصحابة.

وممّن جهلهم: الإمام الترمذي صاحب الجامع، في حين قال عنه الذهبي: "ثقة مجمع عليه ولا التفات إلى قول ابن حزم فيه إنّه مجهول، فإنّه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له"[٣]. وعلق على ذلك الحافظ ابن حجر، فقال: "ولا يقولنّ قائل ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه، ولا تصانيفه، فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ، كأبي قاسم البغوي، وإسماعيل الصفار، وأبي العباس الأصمّ، والعجب أنّ ابن العربي الفرضي ،صاحب كتاب تاريخ الأندلس، ذكره في كتاب المؤتلف والمختلف ونبّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه"[٤].

وأحسب أنّ الفكرة قد وصلت، وليس همي أن أشير إلى الكثير من الشواهد،

ولكنّ الشيء الذي ينبغي أن ألفت النظر إليه هو براعة الحافظ ابن عدي (ت: ٣٦٥هـ) في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال من حيث حرصه على الاستقراء، وبناء الرأي على أساس البحث التام، فكان كتابه من أحسن الكتب في هذا المجال، وهو ما عبّر عنه في ديباجة الكامل حين قال إنّ مقدمته احتوت على ذكر أسماء أئمة النقد الذين يقبل قولهم: "... وهم في المرتبة التي يسمع ذلك منهم، ويقبل قولهم فيهم لمعرفتهم بهم، إذ هو علم يدق، ولا يحسنه إلا من أفهمه الله ذلك"(٥)، ثمّ إنّه في كل تراجم كتابه وبعد ذكر ما يلزم في ترجمة الراوي التي ربّما وقعت في عدة صفحات يقول رأيه بعد تتبع عجيب، ومن ذلك قوله في ترجمة أبان بن عياش: "وأبان بن أبي عياش له روايات غير ما ذكرت، وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيّن الأمر في الضعف، وقد حدث عنه كما ذكرته الثوري، ومعمر، وابن جريج، وإسرائيل، وحماد بن سلمة، وغيرهم ممّن لم نذكرهم، وأرجو أنّه ممّن لا يتعمد الكذب، إلا أنّه يشبّه عليه ويغلط، وعامّة ما أتى به أبان من جهة الرواة لا من جهته؛ لأنّ أبان روى عنه قوم مجهولون لما أنّه فيه ضعف، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، كما قال شعبة"(٦).

وهذا كلام مستقرئ وقف على كل شيء، فقال ما يشفي الغليل... في الوقت الذي قال فيه عنه آخرون: منكر الحديث، ساقط، متروك، لا أستحل أن أروي عنه شيئاً، كما ذكره ابن عدي عنهم في ذات الترجمة. ولست هنا في مقام الدفاع عن أبان لكن هذا يشعر بمدى الفرق بين من أطلق أو تابع دون تتبع، وبين من كان يفتش ويستقرئ الأمر، فخرج بغير ما خرج به غيره.

المطلب الثالث

التشدد والتساهل في نقد الرواة

وهذا أمر ربّما كان في الإنسان جبلي لا يملك له رداً، أعني أنّ طبيعة التكوين في الإنسان من حيث تشدده أو تساهله يكون أمراً خلْقياً، وقد يكون ذلك من الأمور المكتسبة بحكم البيئة الثقافية والاجتماعية التي يعيشها الإنسان، والتشدد

والتساهل من الأمور الواضحة بداهة، بل إنّ من البلدان من يوصف علماؤها بالتشدد حتى في أبسط الأمور، في حين أنّ ذلك عند قوم آخرين لا يشكل محلاً لنظر، ولعلّ في تغير الأحكام تبعاً للواقع ما يفسر لنا مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عنه- في العراق خلافاً لما كان عليه حاله في مصر في كثير من مسائل الفقه، وما ذلك إلا لاختلاف النظر في تقدير الأمور، بناءً على ما يمليه الواقع.

وفي تقديري أيضاً أنّ هذا هو ما حمل الإمام أحمد -رحمه الله- على قبول الحديث الضعيف والعمل به حتى في الأحكام الشرعية خلافاً لما عليه جمهور المحدثين بالنظر إلى تلك الهجمة الشرسة على المحدثين من المعتزلة الذين كان من شأنهم تضعيف الأحاديث بناء على رؤيتهم للأشياء، ونزعتهم الكلامية والعقلانية غير المنضبطة التي تجاوزوا فيها الحدود، فكأنّ الإمام أحمد رأى في العمل بالحديث الضعيف وإن بدا تشدداً أرفق بالأمة من الاختلاف القائم على الرأي الذي لا يدري ما نصيبه من إصابة الحق، ومشهورة هي مقالته التي نقلها عنه ابن مندة حيث قال. "إنّ الحديث الضعيف عندي أحب إليّ من رأي الرجال؛ لأنّه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص"[٧]، وقوله أيضاً: "لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه غل، والحديث الضعيف أحب إلى من الرأي"[٨]. وإن كان بعض الأئمة قد اعتبر الضعيف عند الإمام أحمد حسناً، كابن تيمية -رحمه الله-، لكنّ الأمر والله تعالى أعلم ليس كذلك، والنفس تميل إلى أنّه الضعيف بمفهومه المعروف القابل للجبر، وإن لم يجبر؛ لكثرة الأبحاث العلمية التي تناولت مثل هذا الموضوع، وأكدت أنّ الحسن ليس هو مقصوده -رحمه الله تعالى-[٩].

ثمّ إنّ الناظر في طبيعة الطرح للأشياء بين مدرسة الحديث أو قل مدرسة النص، ومدرسة أهل الرأي يرى فرقاً كبيراً في النظرة للأمور... فهذه كلها أمور ساهمت بصورة أو بأخرى في تعدد وجهات النظر، بناء على اختلاف الرؤى، وعليه فقد عرفنا عدداً كبيراً من نقاد الحديث، وعلماء الجرح والتعديل ممّن وصف بالتعنت أو التشدد، حتى قالوا إنّه كان يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث كما هي عبارة الذهبي (ت: ٨٤٧هـ) -رحمه الله-[١٠]. وممّن وصف بذلك يحيى بن سعيد

القطان (ت: ١٩٨هـ)، وابن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت:٢٧٧هـ)، والنسائي (ت: ٣٠٢هـ)، وغيرهم. في حين وصف غير واحد بالتساهل كابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، وابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ومن قبل الإمام الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) في آخرين[١١]. وهنا يمكن الإشارة إلى اختلاف الرؤى في مسألة الحكم بالعدالة على الراوي ابتداء، وهو مذهب ابن حبان، وابن عبد البر حيث مالا ومن وافقهم كابن المواق إلى أنّ كل حامل علم معروف به هو عدل حتى يتبين خلافه، وهو مذهب مرجوح عند عامّة المحدثين الذين لا يثبتون العدالة إلا بالدليل شهادة أو شهرة واستفاضة[١٢].

والحق إنّ في مثل هذا الملحظ ما يستحق الانتباه إليه، فقد ميّز العلماء بين هؤلاء وهؤلاء، فإذا كان التعنت مرفوضاً فإنّ التساهل كذلك، لكن يقابل ذلك توثيق المتشدد، وجرح المتساهل وهذا ممّا قال أهل الشأن فيه إنّه ممّا يعظ عليه بالنواجذ، فيقبل دون إشكال.

المطلب الرابع

عدم مراعاة الزمان أو المكان حال الحكم على الراوي، أو مصدر الرواية باعتبار راويها من الشيوخ والتلاميذ

من المعروف أنّ عدداً كبيراً من الرواة لهم تمام الأهلية للرواية ابتداء وانتهاء، أعني منذ بداية الطلب والاشتغال برواية الحديث تحمّلاً وأداء، ولم يعرف عنهم في مرحلة ما من مراحل روايتهم للحديث نوع قصور، فما زالوا يوصفون بالضبط حتى وفاة أحدهم، وعكس هذا يقال فيمن لم يوفقوا لمثل هذا الدور في خدمة السنة، فابتدئوا ضعفاء وانتهى بهم المقام على ذلك، فلم يقبل العلماء حديثهم؛ لكونهم وصفوا بالضعف أو سوء الحفظ الشديد، ورواية المناكير، وربّما الموضوعات فترك الأئمة حديثهم في كل حين.

وبين هذين صنف ثالث هو إلى التوثيق أقرب، ورابع إلى الضعف أقرب، وهذه الأصناف الأربعة أكثر ظهوراً في مراتب الجرح والتعديل، والأكثر يسراً في

التعامل مع رواياتهم قبولاً ورداً، لكن ثمّة صنف اختلفت الآراء فيه لا من جهة أنّه إلى التوثيق أو الضعف أقرب، بل هو في الأغلب ثقة، وروايته محل قبول بوجه عام، لكن أموراً طارئة، أو مظاهر ضعف خارجة عن المألوف والعادة، تركت أثراً سلبياً على رواية هذا الراوي، أدركها من أدركها من النقاد، وربّما خفيت على بعضهم، في حين أنّ آخرين ربّما جعلوا هذه الأمور الطارئة أصلاً فقضوا بضعف الموصوف بها، وكان الأولى أن يبقى الأصل هو الثابت، والطارئ هو المتغير، فتقدر الأمور بقدرها، فلا يقضى بقبول روايته مطلقاً، ولا بردها، في ظل الأخذ بعين الاعتبار تلك المستجدات أو المتغيرات.

وفي هذا المقام يمكن الإشارة إلى من اختلط في مرحلة ما من مراحل عمره، وعادة ما يكون ذلك بعد كبر سن، فيقال فيه اختلط بآخرة أو ما شابه ذلك، ومن هؤلاء من بدأ عليه عوارض النسيان في مرحلة ما، وكان قبلها من أكثر النّاس اتقاناً وحفظاً، ومن هؤلاء من أدركته غفلة في سن ما، وكان قبلها من المعروفين بتمام اليقظة وقوة الإدراك، ومن هؤلاء من ابتلي بمن روى عنه، وهو في العادة راوٍ أو أكثر، في حين أنّ باقي من رووا عنه كانوا فيه من الثقات المعتمدين، ومن الرواة من عُرف بوثاقته في كل من روى عنهم لكن من أهل بلده، وربّما كل البلدان، باستثناء بلد بعينه، ومنهم من اختلطت عليه أموره في زمن بدا، فبدا يقبل التلقين، ولم يكن حاله كذلك، وأكثر ما يكون ذلك في مجال الضبط، وقليل من يتغير حاله باعتبار عدالته، وإن وجد فهذا قليل وأمره أكثر يسراً لسهولة الكشف عنه.

أقول لكل هؤلاء وجود، وقد تكون صور أخرى تشعر بأنّ الحال لم يعد كما كان، وربّما يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وهنا تأتي أهمية المتابعة لهذا الصنف من الرواة، فالحكم باعتبار ما كان، أو باعتبار ما آل الأمر إليه دون لفت النظر إلى هذه المتغيرات التي قد تسبب إشكالاً، وربّما تجاوزاً للحقيقة، وما يترتب على ذلك من الأثر أعظم في خطورته، وما أقوله هنا يصدق على عدد قليل ممّن تكلم فيهم النقاد، وعامّة نقاد الحديث يدركونه جيداً، لكنّي أريد أن أسوغ لذلك الاختلاف الذي قد نجده في الحكم على بعض أمثال هؤلاء الرواة من حيث الجرح والتعديل. ومن

الجدير ذكره أنّ لهؤلاء رواية في أحسن كتب الحديث كالكتب الستة، وهنا يلزم ذكر الجرح باعتباره، والتوثيق في ذلك الراوي دون الاقتصار على أحدهما؛ لأنّ إغفال ذكر أحد الأمرين هو المشكل الذي ينبغي أن يتحاشاه النقاد.

وعليه فقد وضح العلماء جملة ضوابط راعوا فيها سلامة ما يرويه ذلك الراوي، كقبول رواية المختلط قبل الاختلاط، أو بعده إن كان من قبل المعروفين الثقات من تلاميذه، ويعرفون ما يصح من حديثه دون سواه... وهذا كثير. أعني أنّ المسألة في كل هؤلاء مرتبطة بحسن التقدير للأمور، وهو ما ترتب عليه انتقاء روايات ذلك الراوي، فيروي صحيح رواياته دون سواها. هذا إضافة إلى اعتبارات أخرى كالمتابعات والشواهد وغيرها.

وللتمثيل فقط أذكر بعض ما قيل في ترجمة إسماعيل بن عياش الكوفي (ت: ١٨١هـ): قال يعقوب الفسوي: "تكلم قوم فيه، وهو ثقة عدل، أعلم النّاس بحديث الشام، وأكثر ما تكلموا فيه؛ قالوا: يغرب عن ثقات الحجازيين". وقال ابن المديني: "ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنّه خلّط في حديثه عن أهل العراق". وقال البخاري: "إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر". وأمّا عبد الرحمن بن مهدي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي فقد أطلقا الحكم بتضعيفه، بل ذهب ابن حبان إلى عدم الاحتجاج بحديثه، في وقت قال فيه يزيد بن هارون: "ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ما أدري ما الثوري"، بل رأيت ما يشعر بتقديمه في الحفظ على الثوري[١٣].

المطلب الخامس:
الاختلاف فيما يصلح أن يكون سبباً
في العدالة أو الجرح

اختلفت وجهات نظر النقاد فيما يمكن أن يكون سبباً للحكم بعدالة الراوي أو تجريحه، وهذا الأمر وإن كان لا يشكل مشكلة حقيقية عند علماء الجرح والتعديل؛

لوجود قناعات ثابتة شكلت فكر عامّة النقاد في هذه المسألة، لكن ميل بعضهم إلى بعض الاعتبارات وعدّها من موجبات الضعف أو العدالة خلافاً لجمهور المحدثين له وجود، فإنّ هناك من المحدثين من كان يرى أنّ الاشتغال بالفقه، والدخول في عمل السلطان، وركوب البراذين كما عُرف ذلك من شعبة بن الحجاج (ت: ١٦١هـ) وقلة الرواية أو ربّما قلة الشيوخ، والأخرى وما قبلها ربّما كانت من موجبات الحكم بجهالة الراوي عند بعضهم، وخاصة إن لم يحكم بوثاقته...[١٤].

لقد اعتبر الإمام البخاري الشاذكوني وهو من كبار الحفاظ أضعف من كل ضعيف؛ لشربه النبيذ -وكان بصرياً- والبصريون لا يشربونها خلافاً لأهل الكوفة حيث جوزوها. واعتبر شعبة التدليس موجباً لإسقاط العدالة، بل رآه أشدّ من الزنا، وشاركه في ذلك ابن المبارك (ت: ١٨١هـ)، وما أكثر ما قيل في ذلك مع أنّ عامّة نقاد الحديث لهم في المسألة تفصيل، والأكثر على قبول رواية المدلس بشرطها[١٥].

لقد وجدنا من جرّح بعضهم في الظاهر؛ لاشتغالهم بالفقه أو القضاء، وهذا كثير جداً، مع أنّ مجرد الاشتغال بالفقه لا يزيد المحدث إلا اتقاناً، بل إنّ أفضل نقاد الحديث من جمعوا بين الحديث والفقه، وخاصة إذا ما علمنا حاجة نقد المتون إلى الفقه، وقد كان ذلك من مميزات الإمام الشافعي، ومالك، وأحمد، والبخاري، وبقية أصحاب الكتب الستة... لكن الأشكال إنّما هو فيمن غلب عليه الاشتغال بالفقه حتى أنساه إتقان الحديث وروايته، وقد وقفت في هذا الشأن على عبارة جميلة استوقفتني طويلاً في كتاب الإكمال للحافظ مغلطاي (ت: ٧٦٨هـ) في ترجمة أحدهم حيث قال فيه أحد النقاد: "أمّا فلان فقد أعيلته النسبة"، وبعد بحث ونظر وجدت أنّ مشكلة ذلك الراوي عنايته الشديدة بعلم النسب على حساب الرواية، فغلب عليه علم النسب، كما يغلب العيال عائلهم فيشغلونه بطلب الرزق والكسب عن طلب الحديث وإتقانه[١٦].

لقد ترك وكيع (ت:١٩٨هـ) الرواية عن هشيم؛ لأنّه يخالط السلطان، وعن إبراهيم بن سعد الزهري؛ لأنّه اتهم بالسماع، وعن ابن عليّة؛ لاتهامه بشرب

النبيذ[١٧]، مع أنّ هؤلاء من كبار حفاظ الحديث وجهابذته، فلو أخذنا بظاهر كلام بعض الأئمة ببعض الرواة؛ لكان ذلك أمراً خطيراً، وخاصة إنّ تلك المطاعن لا يصلح أن تكون سبباً للجرح عند التحقيق، ومن يسلم؟ لقد طعنوا في البخاري في مسألة القول بخلق القرآن، بل طعنوا فيمن سكت ولم يقل شيئاً، وعدّوه من الواقفة وكفاه بذلك قلة دين... وهكذا ممّا يستغرب ويستهجن.

كما ترك شعبة من اتهم بسماع الألحان من بيته، كما هو الحال في تركه حديث المنهال بن عمرو، وهذا لا يوجب قدحاً، وترك الحكم بن عتيبة حديث زاذان؛ لأنّه كان كثير الكلام، وترك جرير سماك بن حرب؛ لأنّه رآه يبول واقفاً، وغير هذا كثير، وهو ممّا ينبغي أن يتفطن المشتغلون بالحديث له[١٨]. وتكفي الإشارة هنا إلى تضعيف العقيلي للحافظ ابن المديني الذي يقول فيه الإمام البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند ابن المديني"[١٩]. أقول: ضعّفه العقيلي؛ لتهمة القول بخلق القرآن، وهذا ما جعل الإمام الذهبي يقول في العقيلي: "أفمالك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم ؟"[٢٠].

أقول: لكل هذا وذاك. فقد اشترط العلماء في الناقد أن يكون تقياً ورعاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وهذا يعني أنّ إشكال بعض النقاد كشعبة -رحمه الله- وهو من هؤلاء قطعاً، هو عدم تحريه أحياناً، وتسرعه، وتجوزه في تعظيم هذه الأمور أحياناً أخرى، وهو ما حمله على ترك روايات من ذكرنا، مع أنّ ما ذكر لا يعدّ مسوغاً كافياً للجرح فضلاً عن ترك الرواية عمّن وصف به.

المطلب السادس
عدم تخصص بعض من وصفوا بكونهم نقاداً للحديث

إنّ من يلاحظ كثيراً من أقوال النقاد في الرواة ربّما استوقفه الكثير منها، وخاصة حينما يكون ذلك الحكم الصادر عن بعضهم قد خالف فيه عامّة المحدثين، أعني حين يوثق من أجمع النّاس على تركه، أو يوثق من أجمع النّاس على تركه،

وهذا وإن كان قليلاً، لكن المتتبع يدرك أنّ هناك أقولاً هي أقرب ما تكون إلى الشذوذ والنكارة منها إلى القبول، وأكثر ما كان ذلك منهم في مجال الجرح، والحط من قدر الرواة.

وأكثر ما لوحظ ذلك في حق من كان من هؤلاء النقاد محل نظر، وخاصة فيمن لم يكن عند عامّة النقاد مرضياً، بل مجروحاً، وهذا بالطبع لا يرد قوله جملة وتفصيلاً، بل ينبغي أن يتوقف فيما يتفرد فيه من الأقوال، ومن أمثال هؤلاء: أبو الفتح الأزدي (ت: ٣٧٤هـ) حيث كان من المعروفين بالإسراف بالجرح، وله في ذلك كتاب في المجروحين كبير وقال فيه الإمام الذهبي: "جمع فأوعى، وجرّح بنفسه خلقاً لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه"[٢١]. ولمّا ذكره الحافظ ابن حجر قال: "بل الأزدي غير مرضي"[٢٢].

ولا أدري في هذا المقام مدى إصابتي لإدراج كل من الحافظين الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم في زمرة هؤلاء النقاد؛ لأنّ هذين العلمين من المعدودين المعرفين، ويقال: "أنّهم لم يدعوا أحداً إلا وقعوا فيه"، كما جرّح بذلك الحافظ علي بن المديني[٢٣]، ومع ذلك لا تكاد تجد لأحدهم قولاً في كتب الجرح والتعديل، فهل كان الحامل لأقوالهما هو شهوة النقد؟ وهل ترك العلماء لأقوالهم مصادرة لها؛ لأنّها صادرة من غير مرضيين؟ هذا هو الظاهر والله تعالى أعلم.

المطلب السابع

التحامل والتعصب والتحاسد

النّاس وإن اشتركوا في أوصاف كثيرة خلْقية كانت أم خُلُقية إيمانية، كالعدالة، والصدق، والاعتدال في الرؤية، وبالتالي في الأحكام، وهو ما يصدق على عامّة نقاد الحديث، إلا أنّ ثمّة فوارق شخصية، وتكوينية تلعب دوراً كبيراً في التمييز بين هذا الناقد أو ذاك، من حيث درجة التشدد، أو الاعتدال والتسامح واختلاف زوايا النظر إلى بقية الأمور... فالنقاد وإن تمثلوا فكراً ومنهجاً واحداً، إلا أنّهم كبقية البشر يتفاوتون في تقدير بعض المسائل، وهذا ما بدا لنا حين وقفنا على أقوال نقاد الحديث في حق رواة كانوا عند عامّة النقاد من المقبولين، بل ربّما

خلا أحدهم من جرح مقبول.

ولعلّ التحامل والتعصب والتحاسد من ضمن الصفات التي يحسن بمثل نقاد الحديث الترفع عنها، لكن هذا من وجهة نظرنا نحن كطرف محايد، غير أنّ من اعتقدنا أنّه ممّن وصف بها قد لا يكون قد أدرك ذلك من نفسه، بل الغالب عليه أنّه يرى نفسه على الحق، ولم يحمله على جرح من جرّح إلا إحقاقاً لحق وإبطالاً لباطل، ونحن وإن كنّا نعذره في بعض القول، ولا نملك التشكيك في سلامة نيته، لكنّا لا نقبل عامّة ما يقوله من مثل هذا المنطلق، وخاصة في ظل مخالفته لكثيرين من النقاد فكان كلامه أشبه ما يكون بالشاذ من القول في عرف المحدثين.

وكما مرّ معنا أنّ أقواماً تشددوا فلم يسلم منهم إلا القليل، فإنّ آخرين كان التحامل منهم على بعض الرواة بادياً للعيان، فقد وجدنا مثل هذا عند الحافظ الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ) في تحامله على أهل الكوفة على وجه الخصوص، وهذا واضح في كتاب الشجرة في أحوال الرجال له، حتى قال الحافظ ابن حجر: "لا عبرة بحطه على الكوفيين"[٢٤]، وقال في موطن آخر: "فإنّ الحاذق إذا تأمّل ثلب الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدّة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكر منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة"[٢٥].

ويمكن أن يشار في هذا السياق إلى ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) فقد طال لسانه كثيراً من أهل العلم، وجهّل مشهورين من رواة الحديث، وخالفه في ذلك نقاد الحديث وخاصة فيما يقول في مجال الرجال والعلل[٢٦]، وليس الغرض هنا إلا ذكر أمثلة بقصد التوضيح لا الحصر.

ويلحق بهذا كل جرح صدر بدافع التعصب أو العداوة والمنافرة وخاصة ما يكون بين الأقران ممّا يغلب على الظن أنّ باعثه الحسد والعداوة، كذاك الذي جرى بين ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح المصري، ومالك في ابن إسحاق، حتى قال السبكي (ت:٧٣٥هـ) -رحمه الله-: "بل الصواب عندنا أنّ من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، فإنّا

لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا البـاب، أو أخـذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون "[٢٧].

بمعنى أنّ الجرح إنّما يقدم على التعديل إذا كان مبـيّن الـسبب، أو كـان الجرح ببرهان واضح لا ريب فيه، وخاصة في حق مـن كثـر معـدّلوه ونـدر مجّرحوه.

المطلب الثامن
عدم مراعاة الاختلاف في مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل عند بعض النقاد

إنّ لبعض النقاد مصطلحات خاصة، فإذا أطلقوها على الراوي فإنّ لهم بذلك فهماً خاصاً لا يشاركهم فيه بقية نقاد الحديث، فعدم إدراك بعض المشتغلين بالحديث إذا وقف على ذلك ظنّ أنّ هناك اختلاف في الحكم على الراوي، والأمر ليس كذلك دائماً فقد يكون الإشكال في تحديد مرتبة المصطلح أو العبارة بين مراتب الجـرح والتعديل، وقد يكون الاختـلاف في تحديد دلالة العبـارة، وقد يكون هنا للمفهوم اللغوي مدخل كبير.

فمن الأول مثلاً: استخدام مصطلح "لا بأس به"، فهو عند ابن معين يساوي مصطلح ثقة عند سواه، مع ما هو معلوم من أنّ هذا المصطلح هو أقل مرتبة مـن ثقة عند النقاد، ومثله قوله في الراوي: "ليس بشيء" يريد بذلك قلة حديثه، وربّمـا تضعيف حديثه، ومعناه عند عامّة النقاد تجريح شديد، وفي هذه المسألة كلام لم يتم الفصل فيه بعد، أعني في مراد ابن معين[٢٨]، ومثله الاختلاف في مفهوم النكـارة، فقد أطلق العلماء منكر الحديث على من أكثر من الروايات التي تفرد بهـا، وقـد يضاف إلى كون راويها غير ثقة، إضافة إلى مخالفة الثقات، وهو وصف يقضي رد رواية الموصوف بها، لكنّها عند بعضهم كالإمام أحمد يريد بها مطلق التفرد مـن الثقة، في حين أنّها عند البرديجي إنّما تقال لتفرد الراوي بها ثقـة كـان أم غيـر

ثقة[٢٩].

وكذا يقال في مصطلحات الإمام البخاري في قوله: "فيه نظر"، وقوله: "منكر الحديث"، فإنّه لا يطلقهما على أضعف الرواة، بل على من لا تحل الرواية عنه، وهي عند جمهورهم من الجرح الذي يجبر راويته بوروده من جهة أخرى[٣٠]. وليس الغرض في هذا المقام ذكر هذه الأمثلة على سبيل الحصر، ففي ذلك أمثلة أخرى، لكن هذا يشير أنّ عدم إدراك مقاصد القوم يورث تصوراً فيه قدر كبير من التناقض في إطلاقات النقاد في حق راوٍ بعينه، والواقع خلافه.

ومن هذا القبيل عدم المعرفة بأساليب العرب واستعمالاتهم للغة، كذاك الذي حصل في بيان مفهوم الكذب الذي أطلقه ابن عباس -رضي الله عنه- في حق عكرمة، حين قال له: "لا تكذب علي"، وكذا في رمي أبي داود السجستاني لابنه عبد الله بهذا[٣١]، مع ما هو معلوم من إمامة هذين العلمين، وهما من الثقات المعروفين، إذ المراد بالكذب هنا ليس مراد النقاد منه، إذ الموصوف به عند النقاد هو صاحب الحديث المتروك الذي لا يقبل حديثه بحال، وإنّما المراد به وصف الخبر الذي قد قاله هذا أو ذاك بأنّه مخالف للواقع، وليس طعناً موجهاً لقائله، وهو مذهب الحجازيين، فإذا أطلقوا الكذب في مثل هذه الحالات لا يعنون به راويه، وإنّما درجة موافقة الخبر للواقع.

ومن ذلك ما قيل في فهم المثل المعروف عند العرب، ومثله ما يجري عليه مجرى المثل في تقدير كثير، لكن في هذا المقام يمكن الإشارة إلى قولهم: "فلان على يدي عدل"، وهذا مثل معروف، فقد قرأها كثيرون على أنّها تعديل للراوي، بضم عدل في آخر الكلمة. في حين أنّ القراءة الصحيحة للمثل، بإضافة يدي إلى عدل، وهو قائد شرطة تبع، حيث كان تبع إذا أراد قتل رجل أرسل به إلى تبع، فيقال: "فلان على يدي عدل"، وهذا عند علماء النقد إنّما يقال في حق المتروكين والرواة الهالكين ومن كان هذا شأنهم[٣٢].

المطلب التاسع

اطلاع بعض النقاد على ما لم يطلع عليه الآخر

وهذا الأمر وإن بدا لي نسبياً أنّه قليل، بحكم ما عرفناه عن عامّة الرواة من البحث والتتبع، والحرص على سبر حياة الراوي ورواياته، إلا أنّ الإنسان قد يفوته شيئاً من معرفة بعض الحال لبعض الرواة على أهمية ذلك في مجال النقد، وهنا يبدو الاختلاف بين النقاد في شأن بعضهم بيّناً، وربّما كان ذلك جليّاً في بعض عبارات القوم، ولا يعني هذا بتاتاً أنّ ذلك كان يمثل ظاهرة تستحق ذكراً، لكنّه موجود، وقد وقفت على شيء من ذلك فيما قرأت، وربّما في عبارات الإمام الذهبي -رحمه الله- في ردّه على بعض النقاد، ولا يحضرني الآن شاهداً أذكره على أهميته هنا، إلا ما سبقت الإشارة إليه في حق ما قاله ابن حزم في تجهيل الترمذي، وإن كان هذا الملحظ ممّا لا يسوغ إغفاله.

وممّن وقفت عليهم في هذا الشأن من الشواهد: بيان بن عمرو البخاري، جهّله أبو حاتم؛ لعدم معرفته، ووثقه كثيرون، وعدالته ثابتة، وهو ممّن روى عنه البخاري وعرفه جيداً[٣٣]. كما جهّل أبو حاتم أسباط أبو اليسع البصري، وعرفه البخاري وخرّج له مقروناً[٣٤]. وأسامة بن حفص المدني فقد جهلّه أبو القاسم اللالكائي. وقال الذهبي: "ضعّفه الأزدي بلا حجة"، روى عنه الأربعة[٣٥]. وقد نذكر في هذا الشأن عدداً كبيراً لو قبلنا تفرد ابن حبان -رحمه الله- بالتوثيق، فقد وثق أعداداً ممّن لم يعرفهم غيره.

المطلب العاشر

الخلط بين الرواة وعدم التفريق بين من تشابهت أسماؤهم

لعلّ من أهم القضايا التي شغلت أذهان نقاد الحديث في مجال الجرح والتعديل هو تحديد شخص الراوي، من حيث اسمه واسم والده ونسبه وكنيته وطبقته وموطنه، وما إلى ذلك ممّا يحول دون خلط الترجمة بغيرها، وخاصة أنّ

عدداً كبيراً من هؤلاء الرواة ربّما اشتركوا في معظم ما سبقت الإشارة إليه، وعندها تختلط الأمور، وربّما طُعن عندها بالثقة، وذكر الضعيف بالتوثيق.

وهذا من مهمات المسائل، فإنّ عدداً كبيراً من الرواة تتشابه أسماؤهم وقد لفت العلماء نظرهم إلى هذه المسألة، وحاولوا التمييز بين هؤلاء بكل الوسائل المتاحة، وهذا ملحوظ في طريقة الترتيب لأسماء كثير من كتب التراجم التي كانت تعتمد على حروف المعجم، فإذا اتفق اسمان في الاسم كان الفارق في اسم الأب، وإن اتفقا في اسم الأب، وربّما الجد كان الفارق في النسبة إلى الصلب، وإن اتفقا في كل ذلك، كان الفارق في الكنية، وربّما اشتركا في كل ذلك ففرّقوا بالنسبة إلى البلدان، أو الطبقة أو اللقب وهكذا...، وذلك لأنّ هؤلاء الرواة وإن اشتركوا في مسمياتهم إلا أنّ لكل منهم ما يخصه من أحكام الجرح والتعديل وإن كانوا ثقات، أو مجروحين، فكيف إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً في غاية الضعف... فإذا ذكر أحدهم في إسناد حديث ظنّه بعضهم الآخر فيخطئ في الحكم عليه، ويحكم على حديثه بالضعف، أو العكس.

وهذا الأمر وإن بدا لنا واضحاً جلياً في صنيع بعض النقاد إلا أنّ عامّة النقاد كانوا على دراية تامّة بأحوال الرواة، وما من شأنه التمييز بينهم، وهو ما حمل كثيرين من النقاد على التنبيه عليه في حديثهم عن الرواة، وخاصة في كتب الجرح والتعديل، وكان الخطيب البغدادي قد صنف في ذلك كتابي المتفق والمفترق، والموضح لأوهام الجمع والتفريق، وهما كتابان مشهوران معروفان مطبوعان، وقبل ذلك كان المحدثون قد ذكروا في كتب علم المصطلح نوعين من علوم الرواة، وهما المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف وذلك أمر معروف.

وقد كان للخلط بين الرواة عند بعض نقاد الحديث أثره الواضح في تضعيف الثقة أو توثيق الضعيف، وهذا فيه من الأثر في واقع الحكم على الرواة، وما يروونه من روايات من الخطورة ما فيه. والشواهد على هذا كثيرة مبثوثة في كتب القوم أشير منها إلى ما وقفت عليه في لسان الميزان، بالنظر إلى ما فيه من استدراكات، وكان منها ما ذكره الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في ترجمة إبراهيم

بن البراء بن النضر بن أنس الأنصاري، وهو متروك، ثمّ أشار إلى تفريق الخطيب بينه وبين إبراهيم بن البراء بن عازب، وهذا الأخير ثقة[٣٦]. ومثله ما ذكر الحافظ ابن حجر أيضاً في ترجمة إبراهيم بن بكر الشيباني الأعور، وهو متروك الحديث خلافاً لستة آخرين شاركوه في الاسم واسم الأب كلهم لا يعلم فيهم ضعفاً[٣٧]. وكذا إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني، وهو حافظ معروف لا يعلم الحافظ ابن حجر أحداً طعن فيه، ثمّ ذكر بعد ذلك تضعيف ابن القيم (ت:٧٥١هـ) له، ثمّ قال: "وما أظنّه إلا التبس عليه بغيره"[٣٨]. وكذا الحال فيمن خلّط بين إبراهيم بن زكريا العجلي وهو من الثقات وسمّيه الواسطي وهو من المتروكين[٣٩]، وأحسب أنّ مثل ذلك كثير. وأختم بما ذكر الحافظ ابن حجر من خلط الإمام الذهبي بين ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن الأشعري بغيره[٤٠].

وقد يكون من المهم في هذا المقام الإشارة إلى عناية الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– بهذه المسألة في كتابه التاريخ الكبير كواحدة من المسائل الأهم التي صنف من أجلها كتابه إضافة إلى عنايته الكبيرة بمسألة الوصل والإرسال بين الرواة، وتحديد سنة الوفاة، ممّا يعرفه أهل الدراية بالإمام البخاري ومنهجه في كتابه المذكور.

المطلب الحادي عشر
الاختلاف في قواعد العمل
في الجرح والتعديل

لا ريب أنّ لنقد الحديث قواعد ومنطلقات ينطلق منها النقاد في بيان رأيهم في كل راوٍ كان ذلك تعديلاً له أو تجريحاً أو بين بين، لكنّ النقاد كأي صنف من البشر، وإن أوتوا من العلم ما جعلهم أكثر سداداً ومقاربة، إلا أنّ تصوراتهم للأشياء قد يختلف إلى حد ما في المفاهيم، وربّما في طريقة البحث، وقد تصل إلى درجة واضحة من الاختلاف في القناعات في بعض مسائل النقد، وهذا بيّن إلى حد ما في بعض قضايا الجرح والتعديل، ولعلّ من أوضح المسائل التي يمكن ذكرها كشاهد

في هذا السياق مع ما سبقت الإشارة إليه في مواطن مضت ولو على سبيل العرض، مسألة العمل في تعارض الجرح والتعديل...فإنّ عدداً من الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً هم أكثر ممّن تمّ الاتفاق ولو في الجملة على توثيقهم أو تضعيفهم، فكان من الطبيعي أن يحظى هذا الكم من الرواة بالمزيد من عناية النقاد، ووضع المعايير الضابطة للحكم بمدى أهلية أي من هؤلاء، من خلال ذكره بما يصلح له من عبارات أو مصطلحات الجرح والتعديل.

والناظر لواقع النقاد في هذه المسألة يرى أنّ بينهم اختلافاً بيّناً، فبينما نجد قوماً يميلون إلى توثيق من اختلف فيه، نجد آخرين مالوا إلى تجريحه بناء على حسن نقدي رآه البعض خلافاً لغيره، فالعلماء في قبول الجرح أو التعديل المبهمين على أربعة آراء: أولها القول بالتعديل، وثانيها القول بخلافه، وحجة الأول أنّ التعديل يصعب ذكر أسبابه، خلافاً للجرح. وحجة الثاني أنّ التعديل يلزم ذكر سببه؛ لأنّ التصنع فيه ممكن خلافاً للجرح، ورأى آخرون رأياً ثالثاً مفاده عدم قبول أي منهما إلا بذكر سببه، وخالف هذا الثالث أصحاب رأي رابع وهو القول بخلافه تماماً، فلا يلزم على رأيهم ذكر سبب لأي منهما، وخاصة حين يكون الناقد من أهل الخبرة والنظر[٤١]. والأول تبناه ابن الصلاح، ونسبه الخطيب إلى أئمة الحديث وحفاظه، وصححه العراقي... ويقال في غيرها ما قيل في أولها إذ لكل من تبناه... فالثاني لإمام الحرمين والغزالي وغيرهما، والثالث حكاه الخطيب عن الأصوليين، والرابع نسبه بعضهم إلى جمهور المحدثين وهكذا[٤٢]. وعليه فإنّ من الطبيعي أن تختلف أحكام النقاد على الراوي الواحد بناء على ما يراه كل منهم أكثر سلامة في نظره من هذه القواعد، فيرى طالب العلم أو الباحث أنّ هناك ثمّة اختلاف في وجهات نظر النقاد في حق الرواة.

ومن هذا القبيل اختلافهم في قبول التعديل من واحد، فمنهم من رأى ذلك، ومنهم من لم يره... ومثل ذلك أيضاً الاختلاف في الحكم على من وجد فيه جرح وتعديل في وقت واحد، فمنهم من قدم الجرح مطلقاً؛ لأنّ مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل، ومنهم من قبل قول المعدّلين إن كان عددهم أكثر من

المجرحين، وكأنّي بهذا يرى أنّ قول الأكثر عدداً هو المقدم عنده، في حين أنّ هناك من رأى أنّ مثل هذا التعارض مسقط لكل منهما، فلا يترجّح رأي على غيره...[٤٣]. ولست هنا في مقام من يناقش مثل هذه الآراء، وأيّها أقرب إلى صنيع العلماء لكن الذي أحرص على توكيده هو أنّ مثل هذا الاختلاف في القواعد والعمل بها ممّا يلزم بوجود اختلاف بين النقاد في حق كثير من الرواة... ومثل هذا اختلافهم في توثيق أهل البدعة وهكذا[٤٤].

غير أنّه لا بدّ من تقرير حقيقة في هذا السياق، حتى لا يظن ظان أنّ مثل هذا الاختلاف قد يهدم بنيان عالم النقد عند المحدثين، فإنّ النقاد لم يجمعوا على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وهذا أمر تحقق من نقاد الحديث وروادهم، وأهل الاستقراء منهم، بل إنّ عبارة الإمام الذهبي وهو من هو في عالم النقد والنقاد: "لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة"[٤٥]. وما ذكرته ابتداء هو الذي فهمه العلماء من أنّ الاثنين هنا لا مفهوم له، أي لم يجتمع اثنان من غير مخالف، وهو نظير قولهم: "لم يختلف اثنان" أي أنّ المراد به الاتفاق لا العدد[٤٦].

وقد يشار في هذا المقام إلى أنّ صاحبي الصحيح قد رويا عن أناس لم يوثقهم أحد، وهم عدد غير قليل، ورأى العلماء أنّ في تخريج هذين الإمامين لهؤلاء توثيقاً بيّناً لهم، وخاصة أنّ أكثر هؤلاء هم من شيوخهم[٤٧]. وقد يشار أيضاً إلى ميل الحافظ ابن حجر إلى قبول الجرح المبهم فيمن لم يوثقه أحد[٤٨]. وإلى مذهب أصحاب الكتب الستة وهو تخريج حديث من لم يجمع على تركه[٤٩]. كما يشار إلى قضية هامّة، وهي سكوت الأئمة على الراوي فيما صنفوه من كتب دليل على توثيق لهم، وهذا ما رآه كثيرون من المتأخرين، ونسبوه إلى المتقدمين من الأئمة، وإن بدا أنّ الأمر ليس كذلك، وخاصة بعد ما قدمه الدكتور عداب الحمش في دراسة ضافية وافية أثبت فيها أنّ الأمر ليس كذلك، في رسالة له مطبوعة معروفة.

وأرى في هذا المقام أنّ ثمّة أسئلة تطرح ربّما شكل بعضها حيرة عند البعض وخاصة فيما يتعلق برواة وأحاديث الصحيحين، منها ما سبق أن ذكرته،

ومنها ما يخص رواية الصحيحين عن بعض المتكلم فيهم، ومنها رواية الصحيحين عن بعض المدلسين ممّن يعلم أنّ رواياتهم لم يثبت وصلها حتى في خارج الصحيحين وغيرها أسئلة أخرى... لكن في فهم منهج صاحبي الصحيح إجابات كثيرة لمثل هذه الأسئلة، ربّما كان إجمالها في القول بأنّ هناك ثمّة فرق بين الحكم على الراوي بشكل مطلق، أي بمعزل عن التقييد، وبين أن يكون مقيّداً، فكم من ثقة لم يقبل صاحبي الصحيح له حديثاً، وكم من متكلم فيه روى له صاحبا الصحيح؛ لأنّه وإن لم يكن بالحافظ فإنّه قد صحّ حديثه بعد النظر التام والانتقاء المبني على السّبر والتتبع لرواياته.

المطلب الثاني عشر
الاختلاف في تحديد مراتب بعض
مصطلحات الجرح والتعديل

من الواضح أنّ بعض مصطلحات الجرح والتعديل عند بعض النقاد لها منزلة ومدلول يختلف عمّا عليه الحال عند سواه، وقد يدخل في هذا المعنى خصوصية الفهم لبعض المصطلحات، وعلى سبيل التمثيل فإنّ مصطلح: "فيه نظر"، "سكتوا عنه" عند الإمام البخاري هي أردأ منازل الجرح عنده، في حين هي عند غيره كالإمام الذهبي في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح بعد كذاب، ومتهم بالكذب، وهما عند السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، أي إنّها من أدنى مراتب الجرح إلى التعديل[٥٠]. ومثل هذا يقال في قول ابن معين: "لا بأس به"، فهي في المرتبة الثالثة عند العراقي وكثيرين بينما هي في المرتبة الثانية عند بعضهم، حيث جعلها ابن معين في مرتبة الثقة، وعدّها السخاوي في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل[٥١].

وقد سبقت الإشارة إلى مفهوم منكر الحديث واختلاف النقاد في تحديد مفهومها، فهي عند الإمام أحمد وآخرين يعبّر عنها عن مجرد التفرد، الذي ربّما كان قرينة على الضعف، وليس لازماً له، في حين أنّها عند آخرين بل الأكثرين

تدل على ضعف مطلق، وذكرها العراقي في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، بل هي عند الإمام البخاري إنّما تقال في حق من لا تحل الرواية عنه عنده، أي أنّها في حق المتروك[٥٢].

وهناك شواهد كثيرة ينبغي التنبّه لها، وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات التي كان لها مدلولاً خاصاً عند الأئمة، ولم يكن الغرض الإحصاء لها، وهو ميسور مقدور عليه، لكن فيما ذكرت من شواهد تدل على أهمية هذا الموضوع في نظر النقاد، وضرورة التنبّه له في استخداماتهم عند الحكم على الرواة.

المطلب الثالث عشر
تغيّر حال الراوي دون تفطن بعض الرواة له

من المعروف أن عدداً كبيراً من رواة الحديث قد طرأ على حاله بعض التغيّر كاختلاط أو غيره، وهذا ممّا تنبّه له النقاد بشكل لافت للنظر من حيث تحديد وقت التغيّر، ومكانه، وما رواه قبل وبعد الاختلاط، ومن روى عنه قبل وبعد ذلك، ومن تقبل روايته عنه مطلقاً، ومن تقبل في حين دون أخرى... كل ذلك عاينوه وعايشوه على نحو مكنهم من التثبت من رواياته بما يخدم سنة النّبي ﷺ، ومع ذلك فقد يفوت بعضهم شيء من تلك التقديرات السابقة فيختلف حكمه مع حكم غيره، فحكم بما كان له به علم دون علمه بما علم به غيره.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أهميّة هذا الموضوع أعني اختلاط الثقات، وإلا فإنّ الضعفاء قد بان من موجبات الحكم بضعفهم ما يوجب التوقف، والنظر في رواياتهم ابتداء، خلافاً للثقات، وإن كان من الضرورة بمكان التنبّه إلى أنّ التوثيق المطلق للراوي لا يستلزم قبول روايته، فقد يكون التقييد هو الأولى في قبول رواية كثيرين من هؤلاء.

وقد يستشهد بأحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي، وهو ممّن اختلط، لكنّه عاد وحسن حاله، فأطلق البعض توثيقه. قال عبد الملك بن شعيب: "كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثمّ خلّط بعد، ثمّ جاءنا الخبر إنّه رجع عن التخليط"[٥٣]. كما إنّ

إبراهيم بن أبي العباس، وهو ممّن اختلط، لكنّه لم يرو زمن الاختلاط، فأطلق توثيقه الإمام أحمد، وأبو عوانه، والدارقطني، وقال ابن سعد: "اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتى مات". لكنّ الذهبي قال: "ما ضرّه الاختلاط وعامّة من يموت يختلط قبل موته، وإنمّا المضعف للشيخ أن يروي شيئا زمن اختلاطه"(٥٤).

وممّن اختلف في اختلاطه أحمد بن مالك القطيعي، راوي مسند الإمام أحمد فقد وصفه بعضهم بالاختلاط الفاحش، في حين وثقه آخرون، وأنكر تضعيفه آخرون، حتى قال الخطيب بعد كل ذلك: "لم أجد أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به"(٥٥). وقال البرقاني: "وكنت شديد التنقير عن حاله، حتى ثبت عندي أنّه صدوق لا شك في سماعه، وإنّما كان فيه بله"(٥٦). ثمّ ذكر إنكار الحاكم على من ليّنه.

وممّن اختلف فيه حصين بن عبد الرحمن السلمي، حيث وثقه كثيرون، ووصفه بالاختلاط أبو حاتم الرازي، ويزيد بن هارون، والنسائي، في حين نفى علي بن عاصم أنّه اختلط، وتابعه الحافظ الأبناسي بكون المختلط آخر شابهه باسمه واسم أبيه، وقال: "هذا ثقة حافظ"، وذكر توثيق الأئمة له(٥٧).

أقول هذه الأمثلة وغيرها في تقديري ما هو أكثر وجاهة منها كثير لكن الفكرة باتت واضحة جليّة، وهو المقصود.

المطلب الرابع عشر

صدور الجرح من الناقد في حق بعض الثقات على سبيل المباسطة والاسترواح لا بقصد الحكم النقدي

ممّا ينبغي التنبّه له أنّ بعض أحكام النقاد على الرواة قد لا يراد بها وصف الراوي بما هو أهله في ميدان رواية الحديث، وإنّما هو قول يقال في معرض المدح أو الذم الذي لا يقصد به رواياته، وقد مرّ معنا كيف أنّ أقواماً وصفوا عكرمة مولى ابن عباس بالكذب، لمقولة قيلت، مع أنّه من أثبت النّاس في ابن عباس، والرجل ثقة معروف.

وربّما بادر بعض النقاد في مثل هذه الأحوال إلى توثيق من حاله على خلاف ذلك على أثر لقاء عابر، وسماع ما صحّ من حديثه، مع أنّ الواقع خلافه، فقد ذكر ابن الجنيد أنّه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: "ما كان به بأس" -وهذه عند ابن معين توثيق- فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: "إن كان هذا الشيخ يروي هذا فهو كذاب، وإلا فإنّي رأيت حديث الشيخ مستقيماً"(٥٨).

ومن طريف ما يذكر أنّ ابن معين بلغه أنّ أحمد بن الأزهر النيسابوري -وهو علم معروف- يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: "من هذا الكذاب الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا، وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى وقال: أما إنّك لست بكذاب"(٥٩).

ولعلّ من أطرف ما ذكر أنّ عفان بن مسلم الصفار، وابن المديني، وابن حنبل، وأبا بكر بن أبي شيبة اجتمعوا في مجلس واحد، وكلهم حافظ، فقال عفان: "ثلاثة يضعّفون في ثلاثة: علي في حماد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر في شريك، فقال علي: وعفان في شعبة، فعلّق على ذلك الحافظ الذهبي وقال: هذا منهم على وجه المباسطة، ثمّ أخذ يذكر اتقان عفان بن مسلم وإمامته، وكان ذلك في ترجمته(٦٠).

وقد يشار في هذا المقام إلى ما قد يتوهمه بعضهم حين يقرأ بعض الألقاب التي ذكرت في حق الرواة فيظنها جرحاً وهي ليست كذلك، كوصف معاوية بن عبد الكريم بالضال -ولم يكن ضالاً في دينه ولا روايته، بل كان مسنداً ثقة، روى عنه الكبار- لكنّه ضلّ في الطريق إلى مكة فلُقبّ بالضال(٦١). ومثله عبد الله بن محمد الطبرسوسي الذي لُقبّ بالضعيف وما به من ضعف، وإنّما كان ضعيف الجسم، بل قيل إنّه من أهل الضبط والإتقان(٦٢). وقد قيل في الحافظ ابن المديني حيّة الوادي، وظاهره طعن، وهو دليل يقظة وإتقان(٦٣).

المطلب الخامس عشر
نقد النقاد للراوي في أحوال وظروف خاصة

فإنّ هناك عدداً من الرواة الذين وثقوا ولم يعد من يسأل عن وثاقتهم، وهم كثير، ومع ذلك فإنّ المتتبع لتراجم كثير منهم ربّما وقف على بعض أقوال النقاد التي تومئ بضعفهم مع أنّها في الواقع ليست كذلك، ولا هي مقصود أئمة النقد ، بل إنّ للكلام المذكور فيهم سياق خاص لا ينبغي إغفاله، ومن ذلك: أن يكون الراوي قد قورن بغيره من كبار المحدثين، فيعبّر عمّا يشعر بضعفه مقارنة بذلك الراوي، غير أنّه ليس بضعيف، أو أنّه ثقة معروف، لكن روايته عن أهل بلدة ما، كأن يروي مثلاً عن أهل بلدة، فتكون روايته صحيحة، دون سواها، أو أنّ روايته عن عامّة شيوخه هي كذلك باستثناء روايته عن بعضهم أو أحدهم فإنّ فيها ضعفاً.

وأحسب أنّ الأمثلة على هذا تفوق الحصر، فيظن من قرأ عبارات النقاد هذه أنّ الراوي ضعيف، أو هو إلى الضعف أقرب، وربّما ضعّف من حديثه ما يحسن الحكم بصحته، ولعلّ من ذلك: قول أبي حاتم الرازي في محمد بن جعفر المعروف بغندر وهو من النقاد المعروفين: "يكتب حديثه عن غير شعبة ولا يحتج به"[٦٤]، كذا ذكره الحافظ في هدي الساري، ثمّ أخذ بالدفاع عنه... ومن ذلك: تضعيف بعضهم لعبد الرحمن بن سليمان المعروف بالغسيل، وهو من وثقه ابن معين وآخرون، وذكر الحافظ ابن حجر أنّ تضعيفهم له كان بالنسبة إلى غيره، ممّن هم أثبت منه من أقرانه[٦٥]، وذكر أمثلة أخرى... ثمّ قال: "وهذه قاعدة جليّة فيمن اختلف فيهم النقل عن ابن معين".

أقول: وعادة ما تكون كتب السؤالات في الجرح والتعديل مليئة بمثل هذه المقارنات، ومن ذلك: سؤال عثمان الدارمي ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: "ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف"[٦٦]. وعلّق السخاوي بقوله: "فهذا لم يرد به ابن معين أنّ العلاء ضعيف مطلقاً بدليل قوله إنّه لا بأس به، وإنّما أراد أنّه ضعيف بالنسبه لسعيد المقبري، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح

والتعديل ممّن وثق رجلاً في وقت وجرّحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل ممّن يفصلها؛ ليتبين ما لعلّ خفي منها على كثير من النّاس"(٦٧)

وكشف حقيقة حال هؤلاء الرواة يحتاج إلى سبر حقيقي لرواياتهم، ولعلّ في صنيع الإمام ابن عدي (ت:٣٦٥هـ) في كتابه الكامل من مثل هذه النماذج غنية لكل باحث، حيث كان يختم ترجمة كل راوٍ ببيان رأيه فيه بناء على استقراء لرواياته، فربّما وثق من طُعن فيه لغير سبب وجيه، وربّما أشار إلى موطن ضعفه على وجه التحديد، كأن يكون من جهة شيخ بعينه، أو من جهة حفظه دون كتابه، أو من جهة روايته عن قوم دون غيرهم، أو في حال اختلاطه وليس قبل ذلك.

وهنا تظهر براعة الناقد حين يختار من روايات أهل الضبط أصحها، دون ما خولفوا فيه مثلاً، أو روايات بعض من ذكر بلون من ألوان الضعف لعلمه بصحة بعض رواياته دون غيرها، كالذي نراه في بعض روايات الصحيحين، إذ لو أخذنا بظاهر الحكم على الرواة، واكتفينا بما قاله بعض النقاد دون بعض لحكمنا على ظاهر رواياتهم بالضعف، والأمر ليس كذلك، وخاصة بعد اطلاع عامّة النقاد على تلك الروايات والتأكد من ثبوتها، حتى قالوا بصحة ما في الصحيحين وبات ذلك محل إجماع الأمّة وتقديرها.

ولذلك لا يلزم من كون الراوي ضعيفاً أن يكون كذلك في كل رواياته. ومعلوم أنّ الرواية هي همّ النقاد في الدرجة الأولى، وليس راويها، إذ لولا الرواية لما كان الراوي محل بحث ونظر. ورحم الله الذهبي حين ذكر ثقات في الميزان لغاية الدفاع عنهم عنهم، وصنف في هذا الشأن كتاب "من تكلم فيه وهو موثق".

المطلب السادس عشر
عدم الدراية ببعض مخارج أقوال أئمة النقد أو بعضهم

وهنا لا بدّ أن يقال بأنّ قواميس اللغة لا تستوعب كلّ أساليب العرب وتصاريف الكلام وما يقتضيه ذلك من دلالات؛ ولذا كان من لوازم النقد المعرفة

باستخدامات اللغة وأساليب البيان؛ للوقوف على مراد بعض النقاد ممّا يقولون... ومن الطريف أن أشير في هذا المقام إلى ما سبقت الإشارة إليه من قول بعض النقاد: "فلان أعيلته النسبة".

وإلى المثل العربي المشهور الذي استخدمه نقاد الحديث في مقام الجرح وهو: "على يدي عدل"، فقد يخطئ القارئ فيقرأها على أنّها عبارة تعديل فيجعل عدل الأخيرة مرفوعة، وبتثنية يديّ المشددة المفتوحة على الآخر، والصواب أن تقرأ بإضافة يديْ الساكنة الآخر إلى عدل، وهو المضاف إليه، وعدل هذا كان على شرطة تتبّع، فكان الملك آنذاك إذا أراد قتل رجل أو إهلاكه أرسل به إلى تتبّع، فيقولون: "على يدي عدل"، أي أنّه هالك. وهذه من أسوأ درجات الجرح. ومن الطريف أنّ هذه العبارة استشكل أمرها ابن حجر ثمّ اتضح له أمرها بعد ذلك(٦٨).

ومثل ذلك قد يقال في لفظ مود، فإن شددتها مع الهمزة دلت على حسن الأداء، وهذا ظاهره التوثيق، وإن خففتها كانت بمعنى الهلاك، وهو ما عليه جمهور المحدثين من كيفية استخدامها (٦٩).

المطلب السابع عشر
تغيّر الاجتهاد في الراوي

وهذا في العادة إنّما يكون من قبل ناقد بعينه، بحيث يكون قوله في بعض الرواة توثيقاً أو هو أشبه بذلك، ثمّ نجد له ما يخالف ذلك من عبارات الجرح، ومثل هذا في العادة إنّما يكون تغيّر اجتهاد، فبعد أن وقف الناقد على أمر جديد في حق هذا الراوي أو ذاك قضى به، تعديلاً كان أو تجريحاً، وهذا لوحظ عند ابن معين أكثر من غيره، على أنّ أحد القولين في الراوي ربّما كان عند مقارنة الراوي بآخر من الرواة، فيظهر الاختلاف، وهذا ممّا يحسن الانتباه له.

وعلى القول بأنّه تغير اجتهاد، فيعمل حينئذٍ بالمتأخر منهما، وإلا فيلزم التوقف، مع أنّ الحافظ ابن حجر قد مال إلى التعديل في مثل هذه الحالة، ويحمل عنده الجرح على شيء بعينه، كما أكّده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة -رحمه الله- في

تعليقه على كتاب قواعد في علوم الحديث للعلامّة التهانوي[٧٠].

الخاتمة والنتائج:

لعلّ فيما سبق قد أتيت على جملة من الدوافع التي بمقتضاها وجدنا الخلاف بين الأئمة النقاد فيما يصدرونه من أحكام على الرواة، وهذا الذي ذكرته لا يمثل كل هذه الدوافع بالتأكيد، لكنّ الذي تمّ ذكره فيه من الشواهد ما يكفي لتأكيد أهميّة هذه المسألة، وما ينبغي للباحث في هذا العلم من وجوه الاحتياط في معالجاته لأحكام النقاد بحيث يصدر عن رؤية واضحة تمكنه من حسن النظر والتقدير حتى لا يتجاوز الحدود فيقضي بخلاف ما يمليه الواقع ويثبته التتبع، وما أكثر هؤلاء في أزماننا، فترى أحدهم أشبه ما يكون بالفصيل يركض في الميدان شرقاً وغرباً دون لجام يضبط حركة سيره، مع قناعة تامّة بأنّه لا يدانيه في هذا الميدان من أقرانه أحد، وهو في نظر النّاس على خلاف ذلك.

ومن نافلة القول إنّ الضرورة تقضي بأن نذكر الجهود التي بذلت في سبيل الوصول إلى صواب الرأي جرحاً أو تعديلاً هي فوق الوصف والحصر، غير أنّ غياب الصواب أو ما يقاربه عند البعض قد يكون له ما يسوغه ولو بالنظر إلى بعض الاعتبارات لكنّ الحق ينبغي أن يبقى هو الرائد والهدف، ولا سبيل إلى ذلك إلا في ظل سلامة الرؤية ووضوح المنهج، وحتى لا يتجاوز النظر حدود الصواب كان لا بدّ من لفت النظر إلى جملة اعتبارات قد تكون هي السبيل الأمثل إن لم تكن هي الأمثل في الواقع لجمع شتات هذا الأمر، أو ما قد يظن أنّه كذلك، وتقريباً لاختلاف الرؤى – إن جاز التعبير – لا بدّ من التأكيد على ما يلي:

١- العناية بسبر المرويات وبيان دورها في تحديد أهلية الرواة ومكانة كل بين أقرانه جرحاً أو تعديلاً.

٢- معرفة اللغة واستخدامات أئمة النقد لها، مع التأكيد على أهميّة معرفة مدلولات بعض المصطلحات الخاصة منها، والعناية بالسياق الذي قيلت فيه مصطلحات الجرح والتعديل وعباراته.

٣- العناية بكتب الجرح والتعديل ومنها على وجه الخصوص كتب السؤالات لكثرة ما فيها من تنوع وجوه الجرح والتعديل والظروف والأحوال التي روعيت في أقوال النقاد فيما قالوه.

٤- بيان أهميّة دور التلاميذ فيما نقلوه عن شيوخهم وخاصة من عُلم منهم تميّزه في شيوخه، ومعرفته التامّة بأقوال شيوخه ومناهجهم في ذلك، ولعلّ أكثر كتب السؤالات بل هي كذلك في الواقع من جمع التلاميذ، كما هو الحال في تلاميذ ابن حنبل، وابن معين، وأبي داود، والدارقطني....

٥- مراعاة أحوال النقاد في حال التشدد والتساهل، أو البواعث الأخرى كالتعصب، وما قد يصدر عن حسد وعداوة، وما شابهه من أقوال بعض النقاد. بحيث تقدر الأمور بقدرها، ولا يلتفت إلى كثير من ذلك بدون بيّنة.

٦- ضرورة التفرقة بين ما قد يقال في الراوي في مقام الجرح والتعديل وأهليّة الرواية، وما قد يقال على سبيل الممازحة أو المباسطة أو ما شابهه ممّا لا يدخل تحت هذا المعنى.

٧- العناية التامّة بالقرائن التي يمكن أن تخدم في بيان استعمالات النقاد لمصطلحات الجرح والتعديل ما أمكن ذلك، وخاصة في حال الاختلاف في الفهم.

٨- مراعاة الظروف الزمانيّة والمكانيّة عند بيان مقاصد القوم في الجرح والتعديل.

"هذا وبالله التوفيق"

هوامش البحث:

---

[١]- السيوطي"عبد الرحمن بن أبي بكر"، تدريب الراوي، ج١، ٣٠٨، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ط.

[٢]- ابن عدي"عبد الله بن عدي بن عبد الله"، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٢، ١١٩، ت: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط"٣" ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م. وانظر أيضاً: ابن حجر"أحمد بن علي"، تهذيب التهذيب، ج٢، ٤١- ٤٤، دار الفكر، بيروت، ط"١" ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

[٣]- الذهبي"شمس الدين محمد بن أحمد"، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٦، ٢٨٩، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط"١" ١٩٩٥م.

[٤]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ٣٤٤.

[٥]- ابن عدي"عبد الله بن عدي بن عبد الله"، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ١٥.

[٦]- المرجع السابق، ج١، ٣٨٦.

[٧]- السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج١، ١٦٨.

[٨]- القاسمي"محمد جمال الدين"، قواعد التحديث، ج١، ١١٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط"١" ١٣٩٩هـ.

[٩]- السخاوي"محمد بن عبد الرحمن المصري"، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ١٦٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٩م.

[١٠]- حيث قال في رسالته المسماة بـ "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص ١٥٨- ١٥٩: "... والكل أيضاً على ثلاثة أقسام: قسم منهم متعنّت في الجرح مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلتزم بذلك حديثه. فهذا إذا وثّق شخصاً فعضّ على قوله بناجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟"

[١١]- التهانوي"ظفر أحمد الهندي"، قواعد في علوم الحديث ١٧٩، وما بعدها، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

[١٢]- العراقي"عبد الرحيم بن حسين العراقي"، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ١٣٩، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. وانظر: المرجع السابق، ١٨١، وما بعدها.

[١٣]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ٤٠١- ٤٠٤.

[١٤]- السخاوي"محمد بن عبد الرحمن المصري"، فتح المغيث، ج١، ١٨٠- ١٨٧، ت: محمد بن عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

[١٥]- المرجع السابق، ج١، ١٨٧.

[١٦]- لا يحضرني الآن أين مكانها في الكتاب المشار إليه.

[١٧]- أبو داود"سليمان بن أشعث"، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج١، ١٣٢- ١٣٣، ت: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينةالمنورة، ط"١" ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

[١٨]- اللكنوي"أبو الحسنات محمد عبد الحي"، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ٨٠- ٨١، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار الأقصى، حلب وبيروت، ط"١" ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م، ط"٢" ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م، ط"٣" ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

[١٩]- ابن حجر"أحمد بن علي"، تقريب التهذيب، ج١، ٤٠٣، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط"١" ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

[٢٠]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٥، ١٦٩.

[٢١]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ١١٧.

[٢٢]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ٣١.

[٢٣]- وفسرها الذهبي بقوله: "يعني أنّه لا يختار قولهما في الجرح؛ لتشديدهما فأمّا إذا وثقا أحداً فناهيك به". انظر: الذهبي"محمد بن أحمد بن عثمان"، سير أعلام النبلاء، ج١٠، ٢٥٠، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط"٩" ١٤١٣هـ.

[٢٤]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ٨١.

[٢٥]- ابن حجر"أحمد بن علي"، لسان الميزان، ج١، ١٦، ت: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعظمي، ط"٣" ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

[٢٦]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٨، ٢٠٠ وما بعدها.

[٢٧]- السبكي"عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي"، طبقات الشافعية الكبرى، ج٢، ٣، موقع مشكاة الكتب الإسلامية.

[٢٨]- التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ٢٥٠، ٤١٧.

[٢٩]- المرجع السابق، ٢٥٩، ٤٣٣.

[٣٠]- اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ٣٨٨- ٤٠٢، إيقاظ-٢٣-.

[٣١]- السخاوي، فتح المغيث، ج٣، ٣٥٥.

[٣٢]- التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ٣٩٧.

[٣٣]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ٤٤٤.

[٣٤]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ٣٢٥.

[٣٥]- المرجع السابق، ج١، ٣٢٣. وانظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ٢٥٥.

[٣٦]- ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ٣٩. وانظر: الخطيب البغدادي"أحمد بن علي بن ثابت" موضح أوهام الجمع والتفريق، ج١، ٤٠٨- ٤١٠، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط"١" ١٤٠٧هـ. حيث قال: "وإنّما كثر الاختلاف في نسب هذا الرجل؛ لأجل ضعفه ووهاء رواياته، وكان من أهل البصرة، فنزل الموصل وحدث بها وبغيرها من البلدان أحاديث منكرة عن مالك، وشعبة، والحمادين، وشريك، فغير نسبه من سمع منه تدليساً للرواية عنه، والله أعلم".

[٣٧] - المرجع السابق، ج١، ٤٠.

[٣٨] - المرجع نفسه، ج١، ٤٨.

[٣٩] - المرجع نفسه، ج١، ٥٩.

[٤٠] - المرجع نفسه، ج١، ٧٦.

[٤١]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ٧٩- ٩٢.

[٤٢]- المرجع السابق، ٩٣- ٩٥.

[٤٣]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ١١٤- ١١٨.

[٤٤]- الصنعاني"محمد بن إسماعيل الأمير"، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج٢، ٢٣٣، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط"١" ١٣٦٦هـ.

[٤٥]- السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ١٦٨مع الحاشية. وانظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ٢٨٤- ٢٨٥ مع الحاشية.

[٤٦]- المرجع السابق، ٢٨٥.

[٤٧]- التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ٢٠٥.

[٤٨]- المرجع السابق، ١٧٤.

[٤٩]- السخاوي، فتح المغيث، ج١، ٣٧٢.

[٥٠]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ٣. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ٣٧٤- ٣٧٥.

[٥١]- المرجع السابق، ج١، ٣٧٥.

[٥٢]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ١٥٤. وانظر: العراقي"عبد الرحيم بن حسين العراقي"، التبصرة والتذكرة، ج٢، ١٠، تصدير محمد حسين العراقي، بيروت، لبنان.

[٥٣]- ابن الكيال:محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي"، الكواكب النيرات، ج١، ١٣، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت، د.ط.

[٥٤]- المرجع السابق، ج١، ١٥. وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ١٥٩.

[٥٥]- الخطيب الغدادي"أحمد بن علي"، تاريخ بغداد، ج٤، ٧٣، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

[٥٦]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ٧٣.

[٥٧]- الذهبي،ميزان الاعتدال، ج٢، ٣١٠- ٣١١.وانظر: ابن الكيال، الكواكب النيرات، ج١، ٢٣.

[٥٨]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ٣٧١.

[٥٩]- المرجع السابق، ج١، ١٠.

[٦٠]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٥، ١٠٣.

[٦١] - ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ٣٨١.

[٦٢]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٠، ١٩٢.

[٦٣]- العمري"محمد علي قاسم"، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، المبحث العاشر: المثل واستعمالاته عند المحدثين، ٢٩٨، دار النفائس، عمان، ط"١" ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

[٦٤]- ابن حجر"أحمد بن علي"، هدي الساري، ٤٧٣، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٧٩هـ. ذكر ذلك الحافظ، ولم أجد ذلك عند أبي حاتم في الجرح، والذي عنده هو قوله: "كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفى حديث شعبة ثقة". انظر: ابن أبي حاتم الرازي"محمد بن إدريس أبو محمد"، الجرح والتعديل، ج٧، ٢٢١، دار إحياء التراث، بيروت، ط"١" ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

[٦٥]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٤٧، ٤١٧.

[٦٦]- ابن معين"يحيى بن معين أبو زكريا"، تاريخ ابن معين برواية "عثمان الدارمي"، ج١، ١٧٣، ت: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١٤٠٠هـ.

[٦٧]- السخاوي، فتح المغيث، ج١، ٣٧٧.

[٦٨]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٩، ١٢٤. وانظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ٣٤٩.

[٦٩]- المرجع السابق، ج١، ٣٧٧.

[٧٠]- التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ٢٦٥.

المراجع والمصادر:

- ابن أبي حاتم الرازي"محمد بن إدريس"، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث، بيروت، ط"١" ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- ابن الكيال:محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي"، الكواكب النيرات، ت: جمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت، د.ط.
- ابن حجر"أحمد بن علي"، تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط"١" ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ابن حجر، "أحمد بن علي"، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط"١" ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- ابن حجر ، "أحمد بن علي"، لسان الميزان، ت: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعظمي، ط"٣" ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- ابن حجر، "أحمد بن علي"، هدي الساري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٧٩هـ.
- ابن عدي"عبد الله بن عدي بن عبد الله"، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط"٣" ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- ابن معين"يحيى بن معين أبو زكريا"، تاريخ ابن معين برواية "عثمان الدارمي"، ت: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١٤٠٠هـ.
- أبو داود"سليمان بن أشعث"، سؤالات أبي عبيد الآجري، ت: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط"١" ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الخطيب الغدادي"أحمد بن علي بن ثابت" موضح أوهام الجمع والتفريق، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط"١" ١٤٠٧هـ.
- التهانوي "ظفر أحمد الهندي"، قواعد في علوم الحديث ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- الخطيب الغدادي"أحمد بن علي"، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
- الذهبي"شمس الدين محمد بن أحمد"، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط"٩" ١٤١٣هـ.
- الذهبي، "شمس الدين محمد بن أحمد"، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط"١" ١٩٩٥م.
- السبكي"عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي"، طبقات الشافعية الكبرى، موقع مشكاة الكتب الإسلامية.
- السخاوي "محمد بن عبد الرحمن المصري"، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٩م.
-السخاوي، "محمد بن عبد الرحمن المصري"، فتح المغيث، ت: محمد بن عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- السيوطي"عبد الرحمن بن أبي بكر"، تدريب الراوي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ط.
- الصنعاني"محمد بن إسماعيل الأمير"، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط"١" ١٣٦٦هـ.

- العراقي"عبد الرحيم بن حسين العراقي"، التبصرة والتذكرة، تصدير محمد حسين العراقي، بيروت، لبنان.
- العراقي"عبد الرحيم بن حسين العراقي"، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- العمري"محمد علي قاسم"، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، عمان، ط"١" ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- القاسمي"محمد جمال الدين"، قواعد التحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط"١" ١٣٩٩هـ.
- اللكنوي"أبو الحسنات محمد عبد الحي"، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار الأقصى، حلب وبيروت، ط"١" ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م، ط"٢" ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م، ط"٣" ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.